A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.164/7
4 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المشتركة بين منطقتين اقتصاديتين خالصتين أو أكثر والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

الدورة التنظيمية

نيويورك، ١٩-٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣

بيان أدلى به رئيس المؤتمر لدى افتتاح الدورة التنظيمية، المعقودة في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣

إن هذا لمؤتمر هام. لا تكمن أهميته فحسب في الموضوع الذي هو بصدد النظر فيه، بل تكمن أيضا في أنه المؤتمر الأول الذي يعقده المجتمع الدولي لمعالجة المشاكل التي نشأت بصورة مباشرة عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

ومشاكل الصيد في أعالي البحار التي يطلب من هذا المؤتمر معالجتها ليست مشاكل جديدة. فقد كانت معلومة للمشتركين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، بيد أن محاولات التصدي لها في ذلك الوقت لم تكن موفقة تماما، وسبب ذلك في الغالب أنه لم يكن ينظر إليها عندئذ بوصفها مشاكل عاجلة. واكتفى المشتركون بترك هذه المشاكل لكي تحل عن طريق النوايا الحسنة للدول والتعاون بين المعنيين بالصيد في أعالي البحار في المناطق المختلفة من العالم.

غير أن الأحداث التي وقعت في السنوات العشر الأخيرة أو أكثر دلت بوضوح على أنه بظهور المنطقة الاقتصادية الخالصة زاد الضغط على الصيد في أعالي البحار زيادة سريعة، وأصبحت المشاكل أكثر إلحاحا عما كانت عليه وقت التفاوض بشأن الاتفاقية. وفي تقرير أعدته مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للجنة مصائد الأسماك التابعة لها (١٥-١٩ آذار/مارس ١٩٩٣) أشارت المنظمة إلى ما يلي:

> "من المعترف به أن سوء الإدارة والإفراط في الصيد في كثير من مناطق أعالي البحار مشكلتان رئيسيتان. ويجري التسليم الآن على الصعيد الدولي بالحاجة إلى التحكم في أساطيل الصيد العاملة في أعالي البحار وتقليصها لأن الإفراط في الصيد يعرض للخطر استدامة موارد الصيد في أعالي البحار في حد ذاتها".

ومن الجدير بالملاحظة أن هناك قلقا عاما بشأن استدامة موارد الصيد في العالم. وتقتضي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ أن تكون جميع الموارد البحرية الحية سواء الخاضعة لولاية الدولة الساحلية أو الموجودة في أعالي البحار مشمولة بممارسة الإدارة السليمة. وقد انصب الاهتمام على صيد الأسماك في أعالي البحار في عدة محافل إقليمية وعالمية نظرا لعدم وجود نظم إدارة شاملة متفق عليها دوليا تنظم استخدام الموارد الحية لأعالي البحار أو لصعوبة وضع مثل هذه النظم.

ووقعت سلسلة من الأحداث قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه الماضي دلت على أنه ينبغي عقد مؤتمر دولي لحسم المسائل المثيرة للقلق بالنسبة للصيد في أعالي البحار. وما فتئت هذه المسائل موضع بحث على مستويات إقليمية منها منظمات المصائد الإقليمية. وكانت محل تركيز المناقشات في لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وفي عام ١٩٩١، عقدت الأمم المتحدة اجتماعا لفريق خبراء بغية إعداد دراسة عن المشاكل التي تكتنف تنفيذ الأحكام المتعلقة بمصائد الأسماك في أعالي البحار في اتفاقية قانون البحار. وطرحت تلك المسائل في اجتماعات متعاقبة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وكان هناك معلم هام في هذه السلسلة من الأحداث وهو قيام حكومة المكسيك، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بعقد مؤتمر دولي عن صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية. واعتمد هذا المؤتمر في أيار/مايو ١٩٩٢ إعلان كانكون الذي نص، في جملة أمور، على ما يلي:

"ينبغي أن تتعاون الدول على الصعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف من أجل تحديد وسائل وآليات فعالة لضمان صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في أعالي البحار، وفقا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتعزيز تلك الوسائل والآليات وتنفيذها". (A/CONF.151/15، المرفق، الفقرة ١١)

ويتضمن هذا الاعلان أحكاما أخرى ذات صلة بإدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار واستغلالها. وضمن الإطار الأعم لمصائد الأسماك، طلب المؤتمر أيضا أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بإعداد مدونة دولية لقواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية.

وقد أشار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى تلك الولاية عندما قرر عقد هذا المؤتمر الدولي المعني بالأرصدة السمكية المشتركة بين منطقتين اقتصاديتين خالصتين أو أكثر والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وذلك في الفصل ١٧ - جيم بالفقرة ١٧-٤٧ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي يعالج المجال البرنامجي "استغلال الموارد البحرية الحية في أعالي البحار وحفظها بصورة مستدامة". وأيدت الجمعية العامة هذه الولاية في قرارها ١٩٢/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وعلى وجه الخصوص في الفقرات ١ و ٢ و٣.

وموجز القول، تنص الولاية على أن يعقد هذا المؤتمر، بغية "تعزيز التنفيذ الفعال لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فيما يتعلق بالأرصدة السمكية المشتركة بين منطقتين اقتصاديتين خالصتين أو أكثر والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال؛ واستنادا في جملة أمور، إلى الدراسات العلمية والتقنية التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ينبغي للمؤتمر أن يقوم بما يلي:

"(أ) تحديد وتقييم المشاكل القائمة المتصلة بحفظ وإدارة هذه الأرصدة السمكية؛

"(ب) النظر في وسائل تحسين التعاون فيما بين الدول في مجال مصائد الأسماك؛

"(ج) وضع توصيات مناسبة". (القرار ١٩٢/٤٧، الفقرة ٢)

كذلك تنص الولاية على أن أعمال ونتائج المؤتمر ينبغي أن تكون متسقة تماما مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وترد الأحكام المحددة بشأن الأرصدة السمكية المشتركة بين منطقتين اقتصاديتين خالصتين أو أكثر والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في الفقرة ٢ من المادة ٦٣ وفي المادة ٦٤ على التوالي من اتفاقية عام ١٩٨٢. وترسي هاتان المادتان، إلى جانب المادة ٨٧ بشأن حرية أعالي البحار، المقرر أن تمارس وفقا للشروط المنصوص عليها في الاتفاقية وللقواعد الأخرى للقانون الدولي، ووفقا للفرع ٢ من الجزء السابع من الاتفاقية، النظام ذات الصلة بصيد الأسماك في أعالي البحار. (يتناول الفرع ٢ من الجزء السابع حفظ وإدارة الموارد الحية لأعالي البحار).

وتتصل مشاكل الأرصدة السمكية المشتركة بين منطقتين اقتصاديتين خالصتين أو أكثر والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال بمصالح الدول الساحلية فضلا عن مصالح دول صيد الأسماك في أعالي البحار. فالدول الساحلية مسؤولة عن حفظ وإدارة الموارد في حدود مناطقها الاقتصادية الخالصة. ومن واجب دول صيد الأسماك في أعالي البحار هي والدول الساحلية المعنية حفظ وإدارة الموارد الحية لأعالي البحار. وبالنظر إلى طبيعة هذه الأرصدة السمكية، فإنه لا يمكن حل مشاكل صيد الأسماك في أعالي البحار إلا من خلال التعاون والتعاضد، على النحو المتوخى في الاتفاقية.

ويتضح من الولاية أن هذا المؤتمر لا يختص بتمديد الولاية الوطنية أو الانتقاص من حق الدول في صيد الأسماك في أعالي البحار بموجب الاتفاقية. ولا هو مؤتمر للتعدي على الحقوق السيادية للدول الساحلية في مناطقها الاقتصادية الخالصة أو الاخلال بتلك الحقوق. وإنما هو مؤتمر يستهدف حل المشاكل المتفاقمة للصيد في أعالي البحار من أجل التنفيذ التام والدقيق للأحكام المتوازنة توازنا حساسا جدا للاتفاقية حتى يمكن لمصائد الأسماك في أعالي البحار أن تواصل انتاج أقصى محصول مستدام مع إيلاء

الاعتبار للعوامل البيئية والاقتصادية والعوامل الأخرى على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية، وبدون أن ينشأ ذلك النوع من المنازعات الذي أفضى إلى عقد هذا المؤتمر.

وإنني على يقين، ونحن نمضي إلى النظر في المسائل التي تدخل ضمن ولاية المؤتمر، من أننا سنفيد فائدة كبيرة من خبرة الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك الممثلة هنا. وقد اضطلعت منظمة الأغذية والزراعة بالفعل بأعمال كبيرة بشأن المسائل ذات الصلة بولاية هذا المؤتمر. ويُطلب منها على وجه الخصوص أن تقدم اسهامات في أعمالنا المتصلة بالمسائل التقنية. ونحن سنرحب بطبيعة الحال بهذه المساهمات وأود، نيابة عنكم، أن أشكر منظمة الأغذية والزراعة مقدما على هذه المساهمات. وختاما، فإنه يُمثَّل في هذا المؤتمر عدد من المنظمات غير الحكومية بصفة مراقبين. وستتاح لنا أيضا فرصة الاستفادة من وجهات نظرهم.

برنامج العمل

أود أن أبدي عدة ملاحظات بشأن الأعمال المقبلة لهذه الدورة.

ليس أمامنا سوى اسبوع واحد لإتمام تنظيم هذا المؤتمر. وأريد أن أبين لكم، رهنا بتوجيهاتكم، الكيفية التي أقترح أن يعمل بها المؤتمر في الأيام الخمسة القادمة على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي بين أيدينا.

١ - أقترح أن نبدأ النظر في النظام الداخلي اليوم. غير أنه نظرا لأننا لم نتلق النظام الداخلي إلا هذا الصباح وأود، كما تودون، أن يتاح لي بعض الوقت لدراسته، فسنبدأ بالتالي النظر في النظام في الساعة ٣ بعد ظهر هذا اليوم.

٢ - وبعد إقرار النظام الداخلي سننتقل إلى إقرار جدول أعمال المؤتمر.

٣ - وبعد ذلك سننتقل إلى انتخاب أعضاء المكتب المتبقين. وفي هذا الشأن، أود أن أحث رؤساء المجموعات الإقليمية المعنية على ابلاغي في أقرب وقت ممكن بأسماء المرشحين الذين تتم تسميتهم والوظيفة التي تسميهم مجموعاتهم. ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أنه يمكن لأي مجموعة ترغب في الاجتماع من أجل اجراء مشاورات هذا الصباح أن تفعل ذلك في هذه القاعة عقب رفع هذه الجلسة مباشرة.

٤ - البند ٦ في جدول الأعمال المؤقت هو بعنوان "تنظيم الأعمال". وآمل أن تولوا هذه المسألة قدرا من التفكير تحسبا لمناقشاتنا. ولكي أعينكم في تحضيركم لهذا البند أود أن أطلعكم على نتيجة المناقشات التمهيدية التي أجريتها مع بعض الوفود المهتمة بالأمر. فالرأي السائد حتى الآن مؤداه أنه ينبغي أن تظل جميع المسائل الموضوعية من مسؤولية المؤتمر بكامل هيئته.

غير أنه تحقيقا للكفاءة ستكون هناك حاجة إلى تكليف أفرقة عاملة مخصصة في الوقت المناسب بدراسة مسائل معينة. وتحقيقا لهذا الغرض، يجوز أن يشكل المؤتمر بكامل هيئته، من نفسه، فريقا عاملا جامعا. ومن الممكن في هذا الخصوص الفصل بشكل واضح بين المسائل ذات المنحى المتعلق بالسياسة العامة والمسائل التي بها محتوى تقني وإن كانت مسائل موضوعية. وإنني لا أدعو إلى اجراء مناقشة لهذه المسألة في هذا الوقت. بل أتوقع أن نتناول هذا الأمر بعد إقرار النظام الداخلي.

وأحيط علما أيضا برغبة عدد من الوفود في ألا يعقد أكثر من اجتماعين في آن واحد. وسنضع ذلك نصب أعيننا عند وضع الجدول الزمني للجلسات.

وبالنظر إلى الدورة الموضوعية المزمع عقدها في تموز/يوليه فقد أُبلغت بأن من المحتمل أن يحضر تلك المناسبة عدد من الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين.

وأعتقد أن الأيام الثلاثة الأولى، على الأقل، من الدورة الموضوعية ستخصص للمناقشة العامة.

وآمل أيضا في إيلاء بعض النظر لتحديد ما يلزم من وثائق المعلومات الأساسية للدورة الموضوعية حتى يمكننا إبلاغ الأمانة العامة من الآن باحتياجاتنا.

٥ - وفيما يتعلق بتعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض، أود أن أحث المجموعات الإقليمية على إبلاغي بترشيحاتها في أقرب وقت ممكن. وسيتم تخصيص المقاعد وفقا للمتبع في حالة الجمعية العامة تماما.

٦ - البند الأخير في جدول الأعمال المؤقت هو النظر في المسائل الموضوعية المعروضة على المؤتمر. وهذا بالطبع من شأن الدورة الموضوعية التي ستعقد في تموز/يوليه.

- - - - -